كلمات عارية

■ شاكر الانباري

قبل نهاية السنة بقليل

لم يبق سوى أيام على انسحاب القوات الأميركية من الساحة العراقية، وسيدخل العراق الى مرحلة جديدة في تاريخه، حيث تطوى دراما مأساوية امتدت ثماني سنوات، كانت بحق غنية في تجاربها، وأحداثها، وتفاصيلها. خلال هذه السنوات الثماني عرف المجتمع نفسه بعمق، عرف ما يكون، ومن يكون، وحاور بعضه بعضا، أحيانا بلغة القتل والدم، وأحيانا بلغة العقل والمنطق. وعرف مكامن ضعفه ومكامن قوته، وهذا ليس بالأمر السهل في حياة الشعوب، بعد ان وضع المجتمع على المحك، وتوجب عليه استنفار اقصى ما لديه من طاقات تاريخية، واحتياطي بشري، وثقافي، للوقوف قبل خط الهاوية بقليل.

هل نحن اذن أمام اعادة قراءة للسنوات الثماني تلك، وتقييمها على ضوء مصالح الوطن والمواطنة؟ وهل نحن جاهزون لمثل تلك المراجعة الشاملة؟ لنثبت لأنفسنا، قبل الآخرين، اننا جديرون بقيادة بلدنا ونقله الى ضفاف الحداثة؟ المراجعة الشاملة وكما يدرك الكل تتطلب جوا من الهدوء، والاستقرار، والسلم الأهلي، ومصداقية عالية لمكونات المجتمع، وفعالياته، كي تستطيع الشروع بهكذا فصل جديد من تاريخها. ومن أهم أسس المراجعة تلك هي وضع خط فاصل بين المرحلة الجديدة، والمرحلة السابقة، بين مرحلة النظام الديمقراطي، والتحولات البنيوية بعد ألفين وثلاثة، ومرحلة الشمولية، والديكتاتورية التي عشناها حتى ألفين وثلاثة. هذا الحد الفاصل أمر ضروري لنعرف الى اي اتجاه نحن سائرون.

وثمة دلائل ومرتكزات نهتدي بها في وضع تلك الحدود، منها احترام حقوق الانسان، وكرامته الشخصية والأسرية والمعتقدية، وهذه من أعظم القيم التي ابتذلت وانتهكت في أيام الحكم الديكتاتوري، وهذا يتطلب ايماناً حقيقياً من قبل القادة السياسيين، والأمنيين، بتلك الحقوق وحساسيتها، وعلى رأسها الغاء التعذيب ومنعه في المعتقلات والسجون كافة ومهما كانت الذرائع. التعذيب تشويه للروح الانسانية للسلطة قبل ان يكون تشويها للجسد المعذب. التعذيب هو الجانب البربري لاي سلطة، وهو بحدوثه يكشف زيف كل الادعاءات بالديمقراطية والمواطنة وبناء عراق جديد.

وينبغي التركيز على ان السلطة لا تدوم لأحد، ومبدأ تداول السلطة يفترض أن يقر من الجميع قولا وفعلا، لأن اضخم تشبث بالكرسي حصل في مرحلة الديكتاتورية، وخسر البلد ملايين الضحايا، والمشوهين، ومليارات مليرة من الأموال بغرض الاحتفاظ بالسلطة، والتفرد بها، وجعلها ملكا عضوضا كما تقول العرب. ومبدأ عدم التشبث بالكرسي يقود الى مقولة الدين لله والوطن للجميع، فليس لأحد فرض وصايته الكهنوتية على المجتمع طالما ان ذلك المجتمع متنوع، ومتباين الايمان والاعتقادات.

باسم الدين كثيرا ما ارتكب عبابيد الله المؤمنين جرائم ضد الانسانية، وبرروها بهذه الموعظة او تلك.

المجتمع المدني الذي نطمح اليه له شروط ومتطلبات، ينبغي ان لا يضحى بها بعد أيام من خروج القوات الأميركية. المجتمع المدني المنشود ينبغي ان يكون تأصيلا عراقيا لا أوربيا أو اميركيا، ومن أولويات المجتمع المدني احترام حرية التعبير، والمعتقد، واحترام الحياة الانسانية لأنها القيمة العليا في كل نظام حقيقي. هذه وغيرها من متلازمات اجتماعية، وملفات داخلية، عناوين ملحة بعد المرحلة الأميركية، تهم الكتل والمكونات، الأحزاب والعامة من الناس، ينبني عليها كامل المنظومة السياسية، والأخلاقية، والفكرية التي سنسير عليها للسنوات القادمة.

ديموقراطية بلا ديمقراطيين.. القادة يخشون قانون الأحزاب

□ بغداد / مصطفى حبيب

تعيش الأحزاب العراقية منذ ثماني سنوات في "نعيم" الديمقراطية. ديمقراطية لم تدفع أياً منها لمزيد من الشفافية في العمل. فالقرارات الكبيرة والصغيرة تُتخذ بعيدا عن الكوادر، كما أن معظم انتخابات واجتماعات الأحزاب تكون شكلية لإعادة انتخاب القائد نفسه، بينما لا يُعرف شيء عن مصادر تمويل الحزب وكيفية صرفه. إحدى نتائج هذا الواقع هو الإرجاء المستمر لإصدار قانون الأحزاب. لا توجد قاعدة بيانات رسمية توضح عدد الأحزاب السياسية العاملة في العراق اليوم، لكن التقديرات تُشير الى وجود ما يزيد على ٥٠٠ حزب سياسي ينشطون من دون ضوابط محددة. وتترأس الأحزاب السياسية في الغالب شخصيات "كاريزمية" تقودها منذ سنوات طوال. وتغيب الانتخابات عن معظم تلك الأحزاب أو أن اجراءها شكلي ينتهي ببقاء رئيس الحزب في منصبه واحتكاره للقرارات والمواقف السياسية وهو ما يؤدي الى تذمّر كوادر الحزب ودفعها نحو التشظي والانشقاق. الأساس القانوني لتشكيل الأحزاب والكيانات السياسية لا يزال الأمر رقم ٩٧ الذي اصدره الحاكم المدني الاميركي بول بريمر ٢٠٠٤، على الرغم من اعتراف الجميع بقصوره كونه يتيح تشكيل حزب بمجرد توقيع أقل من (٥٠٠) شخص على عريضة بتشكيله من دون ضوابط تفصيلية كمسألة مصادر التمويل مثلا، وامتلاك الحزب لنظام داخلي وانتخابات دورية. ويسعى العراق منذ خمس سنوات إلى تشريع قانون ينظّم عمل الاحزاب، وقدمت مسودات أولية كثيرة إلا أن القانون لم يشرع حتى الآن. ويقول مراقبون إن السبب في ذلك هو توافق قادة الاحزاب العراقية على عدم تمريره لكونه سيحد من نشاطهم ويُلغي عمل عشرات الاحزاب الحالية. الدستور الدائم الذي أقرّ في عام ٢٠٠٥ يوجب في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وتكفل هذه المادة حق الانضمام إليها، ويتم تنظيم ذلك بقانون، إلا أن عشرات الاحزاب العراقية التي تمارس العمل السياسي في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ لم تخضع حتى الآن لأي قانون يُنظم عملها ويُحدد مصادر تمويلها، وهو ما يؤخذ على النظام السياسي الموجود في البلاد.

الخبير القانوني طارق حرب يعزو عدم إقرار قانون الأحزاب حتى الآن إلى اختلاف الكتل الرئيسة حول الأحكام الواردة في بنوده. ويضيف حرب: إن "الكتل السياسية تؤجل إصدار القانون في كل مرة، وهي حاليا مجمعة على تأجيل إصداره وإجراء التعديلات عليه". ويعتقد الخبير القانوني أن "الأحزاب العراقية ربما تكون غير مؤهلة للالتزام بقانون يُنظم عملها وهي بحاجة الى وقت وخبرة طويلين حتى ذلك الحين". المسودة الأولية لمشروع قانون الأحزاب تتضمن٦٩ مادة، ناقشها البرلمان في أيلول الماضي لمرة واحدة وقرر تأجيلها، وهي تتضمن العديد من النصوص التي تتعارض وعمل الاحزاب التي تحكم البلاد.

تشير المادة ٢٧ الى ضرورة كشف مصادر تمويل الحزب وعدم الارتباط المالي مع جهات خارجية غير عراقية ومنع استخدام دور العبادة او المؤسسات التعليمية لممارسة النشاط الحزبي. المادتان ٣٠ و ٣٢ تؤكدان ضرورة امتلاك كل حزب لنظام أساسي يتضمن القواعد المتعلقة بشؤونه السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية وكيفية اجراء الانتخابات الداخلية واختيار الكوادر الحزبية وآليات الانضمام اليها والاستقالة منها. وتوجب المادة ٤١ أن تكون مصادر تمويل الاحزاب من خلال اشتراكات أعضائه والتبرعات والمنح الداخلية وعوائد استثمار أمواله في المجالات التي لا تعد أعمالاً تجارية وعوائد صحافته ومطبوعاته ونشاطاته الأخرى والإعانات المالية من الموازنة العامة للدولة بموجب قانون الموازنة السنوية، لكن مهلا، أي من تلك الشروط ينطبق على أحزاب الحكومة العراقية؟ بحسب مراقبين، فإن فوز معظم القوائم الكبيرة في الانتخابات السابقة لم يكن ليتم لولا دعم دول خارجية أبرزها السعودية وإيران وسوريا وتركيا والأردن والولايات المتحدة، فضلا عن ممولين من أثرياء رجال الأعمال تدور شبهات حول مصادر دخولهم، كما أن معظم الأحزاب لم تتورع عن استخدام المساجد والحسينيات كمنابر دعائية في جميع العمليات الانتخابية التي شهدتها البلاد. ويرى النائب السابق في البرلمان حسين الفلوجي ان "أسباباً عدة تحول دون إقرار قانون الأحزاب أبرزها أن قادة الكتل لا يريدون قانونا يفرض عليهم كشف جهات تمويلهم". ويُضيف: أن "بعض الأحزاب لا تريد أن تخضع لإجراءات قانونية تحد من نشاطاتها الدعائية والإعلامية". ويلاحظ أن الأنظمة الداخلية لغالبية الأحزاب العراقية متشابهة من جهة التنظيمات الادارية كوجود أمانة عامة او الهيئة العامة كما هو الحال مع حزب الدعوة والمجلس الاعلى الاسلامي وحركة الوفاق الوطني. ومن جهة الاهداف فجميعها تؤكد على خدمة المواطن والايمان بالديموقراطية لكن من دون وجود برامج عملية لتنفيذ تلك البرامج! وتعتبر الانشقاقات الحزبية ظاهرة واسعة النطاق داخل الاحزاب العراقية وعادة ما تكون نتيجة احتكار رئيس الحزب للقرارات وتهميش اعضائه.

حزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه الآن رئيس الوزراء نوري المالكي انقسم غير مرة وهناك الآن حزب الدعوة "تنظيم العراق" و"الدعوة تنظيم الداخل" و"تيار الاصلاح الوطني" بزعامة الامين العام السابق للحزب ابراهيم الجعفري، وهناك تسريبات عن بوادر انشقاق جديد قد يحصل قريبا يقوده الرجل الثاني في حزب الدعوة علي الأديب.

كما أن القائمة العراقية شهدت انشقاق القائمة "العراقية البيضاء" التي تحولت فيما بعد إلى "البيضاء" وهناك بوادر انشقاقات قادمة على خلفية الموقف من تشكيل الأقاليم.

حزب المؤتمر الوطني بزعامة السياسي أحمد الجلبي انشق في السابق ايضا وتشكّل عنه حزب "الأمة" بزعامة النائب السابق مثال الالوسي، والحال مشابه مع الحزب الناصري الذي أنتج أربعة أحزاب. وشملت الانشقاقات التيارات والتكتلات السياسية غير الحزبية كالتيار الصدري ومنه خرج حزب الفضيلة، و"عصائب اهل الحق"، "وكتائب حزب الله". آخر حالات الانشقاق والتشظي كانت من نصيب "المجلس الاعلى الاسلامي" بزعامة الشاب عمار الحكيم، اذ تستعد منظمة "بدر" بزعامة هادي العامري التي كانت تعتبر الجناح العسكري للمجلس الأعلى للانشقاق منه، ويعزو النائب السابق القاضي وائل عبد اللطيف هذه الانشقاقات الى "احتجاج بعض أعضاء هذه الاحزاب والقوى على سياسات قادتهم وتهميش الكوادر الدنيا في كل حزب بالاضافة الى عدم انسجام المواقف السياسية للقادة مع الأدبيات الحزبية". المصالح الضيقة وتمسّك قادة الأحزاب بامتيازاتهم والمحسوبيات المتفشية في الهياكل التنظيمية ليست المعرقل الوحيد لصدور القانون، فبعض معارضي الصيغة الحالية لديهم تحفظات جديّة أبرزها خوفهم من تقييد القانون لحرية العمل السياسي في البلاد. فالمادة الثانية من مسودة قانون الأحزاب تخول وزارة العدل الموافقة على منح التراخيص للأحزاب، ما قد سيؤول إلى سيطرة الحكومة على الأحزاب على المدى البعيد.

ويقول النائب عن التيار الصدري رافع عبد الجبار: إن "ربط الاحزاب بوزارة العدل من خلال دائرة شؤون الاحزاب فيها، ومنح هذه الدائرة صلاحيات واسعة من شأنه التأثير والسيطرة على الاحزاب وتقييد عملها مستقبلا". ويتساءل: "في النتيجة إن وزارة العدل تابعة للحكومة، كيف يمكن أن تكون الحكومة مسؤولة عن الاحزاب وليس القضاء المستقل؟"

وبحسب العارفين فان أكثر النقاط الخلافية المسكوت عنها هي عدم إجازة القانون تأسيس الحزب على أساس طائفي، إذ ان غالبية الاحزاب الموجودة تضم طائفة واحدة كالحزب الاسلامي (سُني) وحزب الدعوة والمجلس الاعلى الاسلامي وحزب الفضيلة (شيعي) بالاضافة الى ذلك، يمنع القانون أي حزب من ان تكون له ميليشيات مسلحة بينما يمتلك أحد اكبر التيارات السياسية في العراق، التيار الصدري، ميليشيا تضم آلاف المقاتلين تحت مسمى "جيش المهدي" وتنفذ عروضا عسكرية علنية في شوارع بغداد، فضلا عن ميليشيات "غير رسمية" تتبع عددا من الأحزاب الأخرى، على ما يبدو، فإن الساسة متوافقون على ترحيل اقرار قانون الأحزاب فيما تشارك أحزابهم في الانتخابات بالطرق الديموقراطية وتؤمن بالتداول السلمي للسلطة، ترفض تطبيق المبادئ الديموقراطية على نفسها، وهو ما يعتبره مراقبون ثغرة كبيرة في العملية السياسية والحزبية.

■ عن: "نقاش ويكلي"

التقرير الامني

اعتقال ١٥ من القاعدة والعثور على ٥٧ عبوة ناسفة ولاصقة

أعلنت قيادة الفرقة الـ١٧ في الجيش العراقي، امس أن قواتها اعتقلت ١٥ من عناصر القاعدة، كما عثرت على مخبأ للعبوات الناسفة واللاصقة خلال عملية امنية نفذتها شمال بابل. وقال قائد الفرقة اللواء الركن ناصر الغنام في حديث لوكالة السومرية نيوز: إن "قوة من الفرقة نفذت، صباح امس، بالتنسيق مع الفرقة الثامنة في محافظة بابل عملية دهم وتفتيش في ناحية الإسكندرية، مما أسفر عن اعتقال ١٥ من عناصر دولة العراق الإسلامية التابعة لتنظيم القاعدة مطلوبين وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب"، مبينا أن "القوة عثرت خلال العملية على مخبأ للعبوات ضم ٥٧ عبوة ناسفة ولاصقة". وأضاف الغنام أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى مركز أمني للتحقيق معهم ومحتويات المخبأ إلى مكان آمن تمهيدا لإبطال مفعولها".

اسلحة وعتاد حربي ضبطتها القوات الامنية (أرشيف)

□ بغداد / متابعة المدى

وفي سياق متصل أفاد مصدر في شرطة محافظة كركوك، امس بأن مطلوبين اثنين اعتقلا بتهمة "الإرهاب" جنوب كركوك. وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز: إن "قوة من مديرية مكافحة الإجرام نفذت عملية دهم وتفتيش في حي الأسرى والمفقودين جنوب كركوك، اعتقلت خلالها مطلوبين اثنين وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه: أن "عملية الاعتقال استندت إلى مذكرتي قبض رسميتين صدرتا عن محكمة كركوك"، مشيراً إلى أنه تم نقل المعتقلين إلى أحد مراكز الاحتجاز للتحقيق معهما". وشهدت كركوك، امس الاول الخميس، اعتقال ١٨ شخصاً غالبيتهم مطلوبين بتهمة "الإرهاب" وينتمون لتنظيم النقشبندية جنوب غرب كركوك، في أول عملية منذ الانسحاب الأميركي من المحافظة أطلق عليها اسم "الوفاء" فيما شهدت بغداد امس استهداف احد عناصر الشرطة مما ادى الى مقتله وأصيب اثنان آخران بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دوريتهم غرب بغداد. وقال المصدر لوكالة السومرية نيوز إن "عبوة ناسفة انفجرت، صباح امس، مستهدفة دورية للشرطة لدى مرورها في منطقة الحمرة التابعة لناحية النصر والسلام، غرب قضاء ابو غريب مما أسفر عن مقتل احد عناصرها وإصابة اثنين آخرين بجروح متفاوتة وإلحاق أضرار مادية بعجلة الدورية". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فرضت طوقا امنيا على منطقة الحادث ونقلت الجريحين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج وجثة القتيل إلى دائرة الطب العدلي، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش للبحث عن منفذي التفجير".

وفي السياق ذاته أفاد مصدر في شرطة محافظة ديالى، أمس الجمعة، بأن مقهى شعبيا تضررت بانفجار عبوة ناسفة جنوب بعقوبة، فيما اعتقلت قوة أمنية اثنين من المشتبه بهم على خلفية الحادث. وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز : إن "عبوة ناسفة انفجرت، في وقت مبكر من صباح امس، عند بوابة مقهى شعبي في منطقة حي القادسية، مما أسفر عن إلحاق أضرار مادية من دون وقوع خسائر بشرية". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه: أن "قوة أمنية فرضت طوقا امنيا على منطقة الحادث، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش اعتقلت خلال شخصين يشتبه بتورطهما بالحادث.

يُذكر ان محكمة جنايات محافظة ديالى اعلنت، امس، عن إصدارها أحكاما قضائية بسجن ١٧ مدانا باحكام مختلفة، فيما أطلقت سراح ٤٦ معتقلاً بعد براءتهم من التهم الموجهة ضدهم خلال شهر تشرين الثاني الماضي.

وقال المتحدث الإعلامي باسم محكمة استئناف ديالى الاتحادية القاضي حسين حسن في حديث لوكالة السومرية نيوز: إن "محكمة جنايات ديالى أصدرت أحكاما قضائية بحق ١٧ مدانا باحكام مختلفة"، مبينا أن "المحكمة أطلقت سراح ٤٦ معتقلاً لعدم ثبوت التهم الموجهة ضدهم خلال شهر ايلول الماضي".

وأضاف حسن: أن "المحكمة ماضية في استكمال ملفات المتهمين من اجل حسمها وإطلاق سراح الأبرياء وإصدار الأحكام العادلة بحق المتهمين".

يذكر أن محكمة جنايات محافظة ديالى، ومركزها بعقوبة نحو ٥٥ كم شمال شرق بغداد، أصدرت خلال العام الحالي ٢٠١١، أحكاما قضائية بحق العشرات من المتهمين ممن أدينوا بارتكاب أعمال خارجة على القانون في مناطق متفرقة من المحافظة، فيما أفرجت عن العشرات نتيجة ثبوت براءتهم من التهم الواردة بحقهم. وشهدت ديالى، الخميس الماضي، مقتل شقيقين بهجوم مسلح نفذه مجهولون على منزلهما شمال شرق بعقوبة، فيما أصيب شخصان بمشاجرة بين أسرتين جنوب غرب بعقوبة، كما اعتقلت قوة أمنية خمسة أشخاص على خلفية الحادث، في حين اعتقلت قوة أمنية أربعة أشخاص يشتبه بتورطهم بمقتل شقيقين بهجوم مسلح على منزلهما شمال شرق بعقوبة، كما أصيب أحد شيوخ عشيرة بني تميم بانفجار عبوة ناسفة استهدفت سيارته اثناء تواجدها في شمال شرق بعقوبة، فيما اعتقلت الشرطة قيادياً بارزاً في تنظيم القاعدة وضبطت مخبأ للأسلحة والعتاد بمنزله شمال بعقوبة.

■ صلاح الدين تتّهم المالكي بخرق الدستور

اتهم النائب عن محافظة صلاح الدين شعلان الكريم، المالكي بخرقه الدستور، معلناً أنهم سيلجؤون للخيار الثاني بجمع تواقيع ناخبي المحافظة لجعلها اقليماً. وقال الكريم: إن رئيس الوزراء نوري المالكي خرق الدستور، وذلك لأنه لم يرسل كتاب مجلس محافظة صلاح الدين الى مفوضية الانتخابات حسب المدة القانونية، مشيراً الى إن مجلس المحافظة سيلجأ للخيار الثاني بجمع تواقيع لـ (٢٪) من ناخبي صلاح الدين، وارسالها لمفوضية الانتخابات، من دون مرور الكتاب الى مجلس الوزراء. واضاف: إن بعد جمع التواقيع ستقوم المفوضية باجراء الاستفتاء ومعرفة رغبة اهالي صلاح الدين بجعل المحافظة اقليماً. في وقت سابق، رجح رئيس كتلة البيضاء البرلمانية النائب قتيبة الجبوري، عقد اجتماع بينه وأعضاء مجلس محافظة صلاح الدين والمحافظ، الأسبوع المقبل.

■ نائبة ترجّح حسم الوزارات الأمنية العام المقبل

رجحت النائبة عن التحالف الوطني بتول فاروق أن يتم حسم الوزارات الأمنية في بداية العام المقبل بعد أن يجتمع قادة الكتل السياسية للتوصل الى حل وسط يُرضي جميع الاطراف. وقالت بتول: أن الوزارات الامنية لن تحسم على المدى القريب بسبب اختلاف الرؤى داخل ائتلاف العراقية ولم يتم تقديم شخصيات مقبولة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأضافت: من المتوقع أن يتم حسم الوزارات الأمنية في بداية العام المقبل بعد أن يكون قادة الكتل السياسية اجتمعوا، مطالبةً قادة الكتل السياسية بتقديم تنازلات للتوصل الى الى حل وسط يُرضي جميع الاطراف ويحل جميع المشاكل العالقة بينهم. يذكر ان النائب عن المجلس الاعلى عزيز العكيلي شدد على ضرورة حسم الوزراء الأمنيين قبل نهاية العام الحالي.

■ الحكيم يجدّد دعوته لعقد الطاولة المستديرة

جدد زعيم المجلس الأعلى عمار الحكيم، دعوته القوى السياسية للجلوس إلى الطاولة المستديرة بهدف تهدئة الأوضاع على الساحة السياسية وحل الملفات العالقة تزامناً مع انسحاب القوات الأميركية. وقال الحكيم على عقب لقائه برئيس البرلمان اسامة النجيفي: "تحدثنا عن الدعوة التي كنت وجهتها إلى القوى السياسية لعقد اجتماع الطاولة المستديرة لمناقشة الأوضاع السياسية وحل الملفات العالقة تزامناً مع انسحاب القوات الأميركية من العراق".

وأضاف الحكيم: "بحثت مع النجيفي أيضاً الأوضاع والتحولات الإقليمية وكيفية مساهمة العراق في مساعدة الأشقاء لإنجاح مشاريعهم، بما يعزز الاستقرار في المنطقة".